سياسة خصوصية البيانات

مؤسسة الصفوة الأهلية – اعتمد مجلس أمناء مؤسسة الصفوة الأهلية سياسة خصوصية البيانات، ويُعمل بها من تاريخ اعتمادها، وتُعد مرجعًا ملزمًا لجميع أصحاب العلاقة بالمؤسسة.

تعبّر هذه السياسة عن التزام مؤسسة الصفوة الأهلية بحماية خصوصية البيانات الشخصية لجميع أصحاب العلاقة بها، وفق الأنظمة الوطنية ذات الصلة وقواعد الحوكمة الصادرة عن المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، وبما ينسجم مع طبيعة أنشطة المؤسسة في الدعوة والإرشاد والتعليم الديني وخدمة ضيوف الرحمن. وتضع السياسة إطارًا ينظم جمع البيانات ومعالجتها وحمايتها بشكل مشروع وآمن وشفاف.

الأهداف ونطاق التطبيق

تهدف السياسة إلى تنظيم آلية جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وحفظها وحمايتها، وضمان استخدامها للأغراض المشروعة المرتبطة بأهداف المؤسسة فقط، وحماية حقوق أصحابها من إساءة الاستخدام أو الإفصاح غير المصرح به، وتعزيز الامتثال لمعايير الحوكمة والحد من المخاطر النظامية والتشغيلية.

تسري السياسة على جميع البيانات التي تجمعها المؤسسة أو تعالجها، وتشمل بيانات:

- المستفيدين من برامج الدعوة والإرشاد وخدمة ضيوف الرحمن.
- أعضاء مجلس الأمناء واللجان.
- الموظفين والمتطوعين والمتعاونين.
- الشركاء والموردين والجهات ذات العلاقة.

وتطبَّق السياسة على جميع الوسائل الورقية والإلكترونية والرقمية المستخدمة في المؤسسة.

المبادئ الحاكمة لحماية البيانات

تلتزم المؤسسة في تعاملها مع البيانات الشخصية بالمبادئ التالية:

- **المشروعية:** جمع البيانات ومعالجتها وفق الأنظمة فقط.
- **تحديد الغرض:** استخدام البيانات للأغراض المعلنة والمشروعة حصرًا.
- **تقليل البيانات:** الاقتصار على الحد الأدنى اللازم لتحقيق الغرض.
- **الدقة والتحديث:** ضمان صحة البيانات وتحديثها دوريًا.
- **السرية والأمان:** حماية البيانات من الوصول أو الاستخدام غير المصرح به.
- **المساءلة:** تحميل المسؤولية الكاملة عن أي إساءة استخدام.

حقوق أصحاب البيانات

يحق لكل صاحب بيانات لدى المؤسسة:

- الاطلاع على بياناته المحفوظة لدى المؤسسة.

- طلب تصحيح بياناته أو تحديثها.
- الاعتراض على استخدام بياناته خارج الغرض المعلن.
- طلب حذف بياناته عند انتفاء الحاجة النظامية لحفظها.
- معرفة آلية استخدام بياناته والجهات التي قد تُشارك معها.

التزامات المؤسسة ومسؤوليات العاملين

تلتزم المؤسسة بجمع البيانات لأغراض واضحة ومشروعة، وعدم مشاركتها إلا بموافقة صاحبها أو بموجب التزام نظامي، واتخاذ التدابير التنظيمية والتقنية اللازمة لحمايتها، وحفظها للمدة النظامية فقط، ونشر هذه السياسة وإتاحتها لجميع أصحاب العلاقة.

كما يلتزم العاملون والمتطوعون بالسرية التامة للبيانات، وعدم استخدامها لأغراض شخصية أو خارج نطاق العمل، والتوقيع على تعهدات المحافظة على السرية، والإبلاغ الفوري عن أي حادثة اختراق أو إساءة استخدام.

إجراءات المعالجة والضمانات الأمنية

تُجمع البيانات بموافقة صريحة أو ضمنية نظامية، وتُخزَّن في أنظمة آمنة أو سجلات محكمة يقتصر الوصول إليها على المخولين فقط، وتُتلف بعد انتهاء الغرض منها وفق آلية معتمدة.

وتشمل الضمانات الأمنية والتقنية المعتمدة على سبيل المثال: تشفير البيانات الحساسة، والنسخ الاحتياطية الدورية، وأنظمة صلاحيات الوصول، وخطط الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني، والمراجعات الدورية للمخاطر التقنية.

مشاركة البيانات وخصوصية الموقع الإلكتروني

لا يتم الإفصاح عن البيانات الشخصية إلا بموافقة صاحبها، أو بموجب التزام نظامي أو قضائي، أو لتنفيذ برنامج أو خدمة بالتعاون مع شريك معتمد، ويُحظر تمامًا بيع البيانات أو المتاجرة بها.

وفيما يخص الموقع الإلكتروني للمؤسسة، تُحمى بيانات المستخدمين والزوار وتُستخدم لتحسين الخدمات فقط، مع تمكين المستخدم من ممارسة حقوقه، والتنبيه إلى أن الروابط الخارجية لا تخضع لهذه السياسة.

المراجعة والتحديث

تُراجَع هذه السياسة دوريًا كل سنتين على الأقل أو عند الحاجة، وتُحدَّث فور صدور أي أنظمة أو تعليمات جديدة ذات علاقة، ويعتمد أي تعديل عليها من مجلس الأمناء.

هذه نسخة النشر العامة للسياسة المعتمدة. النسخة الرسمية الموقعة محفوظة في سجل سياسات المؤسسة، وهي المرجع عند أي اختلاف.